٢. تحديد مفهوم مشكلة البحث و ...
٣. اختيار العنوان الملائم للبحث .
٤. تثبيت رؤوس النقاط عند كل قراءة للمصادر والمراجع .
٥. إعداد الخطة بشكل مبدئي أولي .
٦. عرض الخطة على المشرف والمداولة بشأنها .
٧. تعديل الخطة في ضوء ملاحظات المشرف .

المطلب الثالث

ضوابط إعداد خطة البحث القانوني

لعل من اهم المسائل التي على الباحث مراعاتها عند وضع خطة البحث، هي :

اولاً : التأني في وضع خطة البحث

فمن المعلوم إن الباحث لا يضع خطة بحثه إلا بعد قراءة مستفيضة لموضوعه، بما يمكنه من الوقوف على دقائق تفصيلات الموضوع ومفرداته واستيعابه وفهمه .

ثانياً : مراعاة عنصر التجديد والابتكار في الخطة

لابد للباحث من الإتيان بشيء جديد عند إعداد خطة البحث، بحيث لا تكون خطة البحث مكررة مع خطة أخرى سبق التطرق إليها من قبل باحثين آخرين، بمعنى أن لا يكون الباحث مقلدا لغيره من الباحثين، لان ذلك التكرار والتقليد سيجعل من البحث نسخة مكررة تفتقر إلى التجديد والخصوصية وربما تخل بالأمانة العلمية للباحث والشخصية العلمية له .

لذا يمكن القول إن خطة البحث هي احد سمات ومحددات مهارة الباحث

في استجماع عناصر ومفردات مشكلة البحث، فكم من باحث قد بحث في موضوع سبق التطرق إليه من قبل الآخرين غير إن البحث (اللاحق) تميز بخطة جديدة وهيكلية مختلفة جعلت منه بحثا متميزا ومفيدا وغير مكرراً، بما يوصل الى نتائج ومقترحات متميزة عما سبقه غيره من الباحثين .

ثالثاً : التسلسل المنطقي لمفردات الخطة

بمعنى إن مفردات خطة البحث يجب أن تكون مرتبة بشكل متسلسل من الأدنى إلى الأعلى ومن الأصغر إلى الأكبر، بمعنى إن تكون كل فكرة واردة في خطة البحث ممهدة للفكرة التي بعدها. فمثلا إذا كان موضوع البحث هو (جريمة سرقة التيار الكهربائي) فلا يجوز معالجة أركان تلك الجريمة قبل إيراد تعريفها، كما لا يجوز بيان عقوبتها قبل معالجة أركانها وهكذا...

رابعاً : الملاءمة بين عنوان البحث وخطته

ان خطة البحث هي ترجمة لعنوان البحث، بحيث يمكن من خلال تلك الخطة تغطية عناصر معالجة مشكلة البحث التي تجلت من خلال "العنوان" . وهذه التغطية لا تتم مالم يتم توخي الدقة في إعدادها، وهو ما يجعل من الضروري أن تكون هذه الخطة متناسبة مع عنوان البحث بحيث لا يدخل فيها أي عنصر (عنوان) خارج صلب الموضوع، مثلما يجب أن لا يخرج منها أي عنصر يعد من عناصر الموضوع.

خامساً : شمولية الخطة

بما إن خطة البحث القانوني هي الخريطة التي سيبنى عليها البحث، لذا كان من الضروري أن تشتمل هذه الخطة على كل مفردات مشكلة البحث، لذا فان الخطة الناجحة هي التي تغطي جميع القضايا والمسائل التي تتعلق بالبحث .

سادساً : وضوح الخطة وبساطتها

بمعنى إن تكون خطة البحث بعيدة عن التقسيمات المعقدة التي تربك عمل الباحث وتبعث عنده الشعور بالحيرة وتداخل الأفكار وتضاربها. فضلا عن أن الخطة كلما كانت واضحة ومبسطة كلما كان أسهل على القارئ استيعاب مضمونها .

سابعاً : مرونة الخطة

إن الخطة التي يعدها الباحث ويعرضها على المشرف تبقى إلى وقت طويل أثناء كتابة البحث، خطة مرنة قابلة للتعديل، لهذا فمن غير السليم أن يعتمد الباحث على خطة جامدة غير متغيرة طيلة مدة إعداد البحث. لهذا يجب أن يعلم الباحث إن الخطة التي وضعها هي خطة أولية مبدئية قابلة للتغيير بمرور الوقت والمضي في الكتابة ولاسيما في الدراسات العليا .

ثامناً : مراعاة عدم التداخل والتكرار بين مفردات الخطة

كما تقدم، فان خطة البحث هي خريطة متسلسلة من الأفكار العلمية المرتبة التي تعالج مشكلة البحث، وهذا التسلسل المنطقي يتنافى والتضارب أو التناقض أو التكرار بين مفردات تلك الخطة.

تاسعاً : تجنب العنوانات العائمة والسائبة

يقع الكثير من الباحثين في خطأ منهجي وهو إيراد عدد من العنوانات السائبة أو العائمة في بحوثهم . وبقصد بهذه العنوانات هي تلك التي لا ترتبط بخطة البحث، فلا هي تقع ضمن مطلب أو فرع أو ترقيم بحيث تبدو وكأنها مقالة حُشرت بين ثنايا البحث حشراً . وإن وجود مثل هذه العنوانات يؤشر خللا واضحا في إعداد خطة البحث لأنها تعكس عدم دراية ومكنة الباحث في ربط الأفكار في تلك الخطة . فإذا كان هذا العنوان السائب له ربط بموضوع البحث وخطته فيجب إن يدخل ضمن التسلسل المنطقي لخطة البحث، وإذا لم يكن كذلك فما الداعي من وجوده في

"جسم" البحث ؟.

والبك المثال الآتي لعنوان عائم :

المطلب الاول: التزوير المعنوي

الفرع الاول: التعريف بالتزوير المعنوي.

الفرع الثاني: صور التزوير المعنوي.

خطورة التزوير المعنوي xxxxxxxxxx(عنوان عائم وسائب) - غير مقبول-

الفرع الثالث: عقوبة التزوير المعنوي.

نعم يمكن للباحث في مثل هذه الحالات الحرجة إن يختصر تلك المعلومات التي وردت في العنوان السائب ويدرجها في الهامش بعد ربطها بعنوان رئيس في المتن، هذا طبعا إذا لم يستطع إن يدخلها بشكل منهجي في خطة البحث كما تقدم .

عاشراً : مراعاة التناسق بين العنوانات الفرعية والعنوانات الرئيسة

يجب على الباحث القانوني أن يراعي مسألة الانسجام والتناسق بين العنوانات الرئيسة والعنوانات الفرعية وان تكون الأخيرة متفرعة عن الأولى بمعنى عدم تعريف الكل بالجزء والعكس. **ومثال ذلك :**

أن يرد في البحث فصلا بعنوان "أركان جريمة الاختلاس"، فمثل هذا العنوان لا يستوعب إلا أركان الجريمة، ومن ثم فأن آثار الجريمة (عقوبتها) تخرج عن عنوان هذا الفصل، وكذلك قد يورد الباحث عنوانا لفصل بإسم : "تعريف الخطأ الجنائي وصوره" في حين انه يورد في مضمون الفصل مباحث: تعريف الخطأ الجنائي، تطوره التاريخي، صوره، تمييزه عن غيره .

لهذا كان على الباحث مراعاة أن تكون عنوانات الفصول والمباحث والمطالب مستوعبة لمحتوياته، وان لا تكون أوسع من المضمون ولا أضيق منه.